



مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم

بيسان شحادة محمد شحادة

الشبكة العربية للصحافة العلمية، فلسطين

البريد الإلكتروني: besan.shhade2002@gmail.com

د. فريد عبد الفتاح أبوضهير

قسم الاتصال والإعلام الرقمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

البريد الإلكتروني: farid@najah.edu

ORCID : 0000-0003-0428-9924

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين لتغطية أخبار المحاكم والتحديات التي يواجهها الصحفيون الفلسطينيون في هذا المجال، ودور الإعلام في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي الفلسطيني. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة الاستبانة التي وُزعت على عينة قصدية مكونة من (58) صحافياً ممارساً في مدينة نابلس، وتم اختيار العينة بناءً على اهتماماتهم وخبرتهم لضمان الحصول على بيانات دقيقة وشاملة. أظهرت نتائج الدراسة أن الصحفيين أبدوا اهتماماً مرتفعاً بمتابعة أخبار قضايا المحاكم وتغطيتها بنسبة (69%)، في حين يرى (79%) أنهم يشعرون بأن الأوضاع السياسية المعقدة والصعبة التي يفرضها الاحتلال تؤثر سلباً على درجة اهتمامهم بتغطية القضايا المعروضة أمام المحاكم. وأظهرت النتائج أن (88%) من الصحفيين يرون أن المجتمع الفلسطيني بحاجة ملحة إلى اهتمام الصحافة بتغطية القضايا القضائية، و(87%) يعتقدون ضرورة تعزيز المناهج الدراسية في كليات الإعلام على القضايا القضائية، وكذلك اعتبر (87%) من المبحوثين عن أن الصحافة تُعتبر أداة رقابة فعالة تسهم في رفع مستوى الشفافية والعدالة في النظام القضائي.

الكلمات المفتاحية: التغطية الصحفية، الصحافة الفلسطينية، أخبار قضايا المحاكم.



The Extent of Palestinian Journalists' Interest in Media Coverage of Court Cases

Besan Shehadeh

Arab Network of Science Journalism, Palestine

Email: besan.shhade2002@gmail.com

Farid Abdel Fattah Abudheir

Department of Communication & Digital Media, An-Najah National University, Nablus, Palestine

Email: farid@najah.edu

ORCID: [0000-0003-0428-9924](https://orcid.org/0000-0003-0428-9924)

ABSTRACT

This study aimed to identify the extent of Palestinian journalists' interest in covering court cases, the challenges they face in this field, and the role of the media in promoting transparency and justice in the Palestinian judicial system. The study used a descriptive-analytical approach, employing a questionnaire distributed to a purposive sample of (58) practicing journalists in the city of Nablus. The sample was selected based on their interests and experience to ensure accurate and comprehensive data. The results of the study indicated that journalists showed a moderate interest in following and covering court cases (69%), while (79%) believed that the complex and difficult political conditions imposed by the occupation negatively impact their level of interest in covering cases before the courts. The results also showed that (88%) of journalists believe that Palestinian society urgently needs the press to focus on covering judicial cases, and (87%) believe it is necessary to enhance the curricula in media colleges on judicial issues. Furthermore, (87%) of the respondents considered the press to be an effective oversight tool that contributes to raising the level of transparency and justice in the judicial system.

Keywords: Press coverage, Palestinian press, court cases news.



مقدمة

لم يكن القانون، في أي عصر من العصور، حادثاً من حوادث المصادفة أو نزعة عرضية من نزعات المُشرِّع، إنما هو وليد ظروف التاريخ وثمرة تطور المجتمع، ونتيجة لعوامل مختلفة سياسية واقتصادية وأدبية وفكرية متصلة الحلقات ومتدرجة مع التقدم والارتقاء. فالقانون ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لحفظ مصالح الناس في المجتمع، وتنظيمها بما يحقق استقراره وتقدمه (مليح، 2016). والقانون يُطبق على الجميع، وهو كفيل ببث روح الثقة والأمان في المجتمع. والقانون السليم هو الذي ينبعث من كافة المستويات ويندمج مع مختلف الجوانب الثقافية والأخلاقية والتربوية، بحيث يتكامل مع العناصر الأخرى لتحقيق المثل الإنسانية العليا (الخصيري، 2022). وبمرور الوقت، وبشكل تدريجي، أصبح الضغط يتزايد لتحسين المجتمع من الجريمة حفاظاً على جودة الحياة، وتحقيق الاستقرار، وتنظيم الشؤون العامة والخاصة، وحفظ النظام في المجتمع.

وبالتوازي مع التطورات التي ربطت بين الإنسان والقانون، بدأت صلات أخرى تتشكل وتجمع بين القانون والإنسان من جهة، ووسائل الإعلام من جهة أخرى. فالإعلام لم يعد مجرد أداة اتصال، بل أصبح الوسيلة المثلى للتوجيه والإرشاد، وبوصلة لصناعة الرأي العام، وتنمية الثقة، وغرس الوعي القانوني لدى الجمهور (مجلس القضاء الأعلى، 2017).

وهكذا شرع بالتأسيس لحقل تخصصي جديد من حقول الإعلام، في وقت لا زال الإعلام العربي يعاني غياب ملامح بارزة وواضحة لهذا الحقل بالرغم من أهميته الكبيرة، لأن تغطية الملفات القضائية، بما تحويه من تشعب ومصطلحات قانونية، تُعد واحدة من أكثر المجالات الصحفية حساسية (Al-Jaber, 2023). وفي الوقت نفسه، تسرف وسائل الإعلام بتشكيلاتها المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وما انبثق عنها من إعلام جديد تفاعلي واجتماعي، في شؤون لا تتصل بالقانون بفعل الأولويات المتداخلة الشائكة، وطغيان السياسة وشؤونها والاقتصاد وتحدياته. والصورة، على هذا النحو المقلق والمضطرب، جعلت من معالجة الجانب القانوني، وعلاقة وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات الفردية والجماعية لتعميق هذا الوعي وتحويله إلى ممارسة ومصدر اهتمام وتحليل واجتهاد، قضية لا بد منها.

تعد علانية المحاكم ركيزة أساسية للقضاء. فتغطية الجلسات، ومشاركة القضاء في تحقيق العدالة جزءاً من هذه العملية، إلا إذا ارتبط الأمر بـ"الأداب العامة"، و"الأمن القومي" أو "الحياة الخاصة". في هذه الحالات، قد يسعى الإعلام للوصول إلى المعلومات، حتى وإن تطلب ذلك خرق قواعد العدالة (Cohen, 2018). ومع ذلك، فإن التباين بين طبيعة العمل القضائي والصحفي يطرح معضلات أخلاقية ومهنية، حيث أن الإجراءات القضائية تتميز بالبطء والتعقيد، بينما تتسم الصحافة بالسرعة والإثارة (مجلة الصحافة، 2023).

يكاد الإعلام الفلسطيني يخلو من حضور مؤثر في القضاء القضائي والقانوني. فبحسب أبو عرقوب (2018، ص167) فإن الصحفيين في فلسطين يهجرون "قاعات المحاكم، على الرغم من أن قمع الأحداث تصنع في أروقتها". ويترتب على هذا الفراغ، بالطبع، غياب الوعي القانوني لدى الجمهور، بل وتراجع ممارسته. فالمحاكم مليئة بالقضايا المتعلقة بجميع جوانب الحياة الإنسانية، والتي تمس المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد أصبح من الصعب الحديث عن هوية خاصة للإعلام القانوني العربي والفلسطيني، مشابهة، مثلاً، لهوية الإعلام السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو حتى الرياضي، بحيث ينقل الصحفي ما يجري داخل المحكمة (دون تقييم مجريات القضايا)، والقيام بالتعليق على الأحكام بعد صدورها دون تجريح للقضاء أو القاضي. فتغطية قضايا المحاكم تتطلب وجود بعض الشروط الأساسية كالأستقلالية والاحترافية في نقل الخبر وتحليله، ويتطلب امتلاك الصحفيين للوعي بالقوانين عبر إطار معرفي احترافي ومتخصص (Shoemaker & Reese, 2015). إن التحديات القانونية في فلسطين متعددة، منها قلة ثقة الجمهور بها نتيجة طول مدة التقاضي، والتلاعب بالنصوص القانونية من قبل بعض مكونات القضاء. ولذا، تفضل وسائل الإعلام الفلسطينية العمل من المكاتب في ملاحقة الأخبار التقليدية اليومية، خاصة قضايا الاحتلال، في ظل غياب وعي تلك المؤسسات بأهمية قضايا المحاكم كخزان للقصص والأخبار والتقارير. ويغيب اهتمام الصحفيين بهذا الجانب لأنه يستغرق وقتاً طويلاً، بينما تعتمد الصحافة على السرعة ونقل الأخبار السريعة على حساب المحتوى (Han, 2024).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

ارتكزت مشكلة الدراسة إلى الملاحظة البسيطة لغياب اهتمام الصحافة الفلسطينية بتغطية أخبار قضايا المحاكم مقارنة بالقضايا الأخرى، الأمر الذي استدعى البحث في مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين وعملهم في هذا



المجال، وكذلك مدى اهتمام المؤسسات الصحفية به بهدف تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي الفلسطيني، وتعزيز الوعي القانوني. كما استدعى شبه الغياب لتغطية قضايا الحاكم البحث في الأسباب، ودراسة التحديات التي تواجه تغطية تلك القضايا، وأساليب مواجهتها، والعمل على تفعيل دور الصحفيين من خلال مهارات التدريب والتأهيل لديهم لرفع كفاءتهم في التغطية المتخصصة في هذا المجال.

من هنا، يبرز السؤال الرئيس لهذه الدراسة كما يلي: ما مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين لتغطية أخبار المحاكم؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى اهتمام الصحافة الفلسطينية بتغطية أخبار قضايا المحاكم مقارنة بالقضايا الأخرى، من وجهة نظر الصحفيين؟
2. ما أهمية الإعلام في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي الفلسطيني من وجهة المبحوثين؟
3. ما التحديات الرئيسية التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين عند تغطية أخبار المحاكم، من وجهة نظر الصحفيين؟
4. كيف يمكن تعزيز الوعي القانوني وتطوير مهارات الصحفيين وتأهيلهم ورفع كفاءتهم في مجال التغطية المتخصصة لأخبار المحاكم من وجهة نظر المبحوثين؟

فرضية الدراسة

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين لتغطية أخبار المحاكم، بما في ذلك التحديات والعوامل المؤثرة على جودة هذه التغطية ومتغيرات: الجنس، السن، مكان السكن، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، نوع الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الصحفي، سنوات الخبرة.

أهداف الدراسة

1. تحليل مدى اهتمام الصحافة الفلسطينية بتغطية أخبار المحاكم مقارنة بالقضايا الأخرى من وجهة نظر الصحفيين.
2. استكشاف أهمية دور الإعلام في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي الفلسطيني، مع التركيز على كيفية تأثير التغطية الإعلامية على تحقيق العدالة والمساءلة.
3. تحديد التحديات الرئيسية التي يواجهها الصحفيون الفلسطينيون عند تغطية أخبار المحاكم، وذلك لفهم العقبات التي تعترض طريقهم وتطوير استراتيجيات للتعامل معها بفعالية.
4. اقتراح استراتيجيات لتعزيز الوعي القانوني وتطوير مهارات التدريب والتأهيل للصحفيين، بهدف رفع كفاءتهم في تغطية أخبار المحاكم.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الجانب القانوني وأهمية التوعية به في المجتمعات، بدرجة لا تقل أهمية عن الجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية، حيث تتكامل هذه الجوانب في تغطية احتياجات المجتمع. فالتغطية الإعلامية لمختلف الجوانب، بما فيها قضايا المحاكم، من شأنها أن تسهم في خلق رأي عام واع قادر على إدارة العلاقات الإنسانية، وحل المشكلات. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات البحثية إلى مجال الإعلام والقانون، خاصة في ظل ندرة البحوث العلمية في هذا المجال في الواقع الفلسطيني. كما توفر الدراسة فهماً أعمق للعلاقة بين الإعلام والقضاء، ودور التغطية الصحفية في تحقيق الشفافية والعدالة في النظام القضائي، وتسهم أيضاً في تطوير النظريات المتعلقة بالتغطية الصحفية المتخصصة، من خلال تقديم رؤى حول كيفية تغطية أخبار قضايا المحاكم بفعالية. كما أن هذه الدراسة تشكل حلقة في البحوث التي تعالج دور الإعلام في معالجة قضايا المحاكم، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، ويعزز اهتمام الباحثين لتطوير الإنتاج العلمي والفكري لدور الإعلام الفلسطيني في نشر ثقافة القانون والعدالة والحقوق.



الأهمية التطبيقية

من المتوقع أن تُسهم هذه الدراسة في رفع مستوى الوعي القانوني لدى الصحفيين الفلسطينيين حول أهمية التغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم، كما أسلفنا، مما يمكنهم من تقديم تغطية أكثر دقة واحترافية. كما يمكن أن تُسهم النتائج في توجيه السياسات الإعلامية وتطوير استراتيجيات تدريب الصحفيين وتأهيلهم للعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الشفافية في النظام القضائي وزيادة ثقة الجمهور في العدالة. وتسعى الدراسة لتقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه الصحفيين، مما يمكنهم من تجاوز العقبات وتحقيق تغطية إعلامية متميزة وفعالة.

حدود الدراسة

الحد الزمني: سنة 2025-2026.
الحد المكاني: مدينة نابلس، الضفة الغربية.
الحد البشري: الصحفيون الممارسون للمهنة في مدينة نابلس في الضفة الغربية.
الحد الموضوعي: تم تحديد هذه الدراسة في الجانب المتعلق بمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية حول أخبار قضايا المحاكم.

تعريف المصطلحات

التغطية الصحفية: هي عملية الحصول على معلومات وبيانات حول حدث معين متعلق بحادثة معينة، والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه، وكيف وقع ومتى. فالتغطية تحوّل الأحداث والوقائع إلى أخبار تستحق النشر (نفل ومهدي، 2023).

الصحافة الفلسطينية: إحدى أدوات التعبير السياسي وتشكيل الهوية الوطنية والمقاومة الثقافية في التاريخ الفلسطيني الحديث. وقد تطورت هذه الصحافة لتشمل الصحف المطبوعة، والإذاعات، والتلفزيونات، والمواقع الإلكترونية التي يديرها الفلسطينيون داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، وتؤدي الصحافة الفلسطينية دوراً محورياً في تغطية القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمس الشعب الفلسطيني وتعبّر عن تطلعاته وهوموه الوطنية (Allan, 2010).

أخبار قضايا المحاكم: تشير إلى التغطية الإعلامية للإجراءات القانونية في القضايا المدنية والجنائية، بما في ذلك مناقشة الشهادات، والتحليلات القانونية، والقرارات القضائية. تهدف هذه التغطية إلى إعلام الجمهور بما يجري داخل النظام القضائي وتعزيز الشفافية والفهم العام للإجراءات القانونية والأحكام القضائية (Galea, 2016).

الإطار النظري

اعتمدت الدراسة على نظرية القائم بالاتصال، والذي يُعرّف بأنه أحد الأطراف الأساسية في العملية الاتصالية، حيث يشمل أعضاء الجهاز التحريري الصحفي من محررين مندوبين وكتاب ومراسلين ومصورين ورسامين، وأيضاً مختصين بالإخراج، ويتخذون الصحافة مهنة لهم يمارسونها على سبيل الاحتراف (حافظ، 2001). من هنا، يمكن القول إن القائم بالاتصال هو أي شخص، أو فريق منظم، يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من طرف إلى آخر عبر الوسيلة الإعلامية، (البيومي، 1991).

وتمثلت بداية الاهتمام بالقائم بالاتصال متأخرة حين ظهر اهتمام المدرسة الأمريكية في دراسته في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد لاحظ الباحثون أن الاكتفاء بدراسة المضمون الصحفي لن يتيح إلا دراسات محدودة الأثر، لأنها تهمل منتج هذا المضمون ولا توفر معرفة الأسلوب والظروف التي في ضوئها تم اختيار هذا المضمون دون غيره من الخيارات المتاحة أمام الصحفيين (كمال، 1993، ص 81). فنظرية القائم بالاتصال تتعلق بدراسة تأثير العاملين في الإعلام على ما يتم نقله إلى الجمهور.

ويرى الباحثان أن هذه النظرية تُسهم في تفسير القرارات التحريرية للصحفيين في اختيار الأخبار التي يغطونها، وبالتالي يمكن استخدامها لفهم الظروف المتعلقة بهم، والمحيطات بتغطيتهم لقضايا المحاكم. فالقائم بالاتصال لا يقوم فقط بنقل المعلومات، بل يسبق ذلك درجة اهتمامه بها، ثم اختيار مواضيع معينة، ثم درجة التركيز عليها



بناءً على خلفيته المهنية والشخصية والضغوط البيئية المحيطة. كما تُسلط نظرية القائم بالاتصال الضوء على دور الصحفيين المتخصصين في قضايا المحاكم، حيث يمكن القول إن مستوى التخصص والخبرة يلعبان دوراً في مدى اهتمام الصحفيين بتغطية هذا النوع من الأخبار.

كما تُبرز النظرية أهمية البيئة التي يعمل فيها الصحفيون، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مؤسسية، والتي تؤثر بشكل كبير على اختيار الموضوعات التي تغطيها الصحافة الفلسطينية، بما في ذلك قضايا المحاكم. بالتالي، يمكن استخدام هذه النظرية لتحليل العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات التحريرية للصحفيين الفلسطينيين ومدى اهتمامهم بتغطية الأمور القضائية.

الدراسات السابقة

في دراسة للمنشأوي (2017) حول نشر وسائل الإعلام لإجراءات المحاكم، وجد الباحث أن علنية إجراءات المحاكمة هي ضمان لرقابة الجمهور على القضاء، ومن شأنها تعزيز الثقة في سلطة القضاء. في المقابل، وجد الباحث أن الإعلام يمتلك آليات لتغطية التحقيقات والمحاكمات، حيث يتم نقل جلسات المحاكم عبر وسائل الإعلام، مما يُثير مخاطر التأثير على العدالة. ووجدت الدراسة أن أسلوب المبالغة والعاطفية في تغطية المحاكمات تنقل القضايا من كونها وقائع قانونية إلى قضايا رأي عام، مما يُهدد التوازن بين حرية الإعلام وتحقيق العدالة.

وفي دراسة النواوي (2018) تمثّلت مشكلة الدراسة في البحث حول مدى التزام الصحف الإلكترونية بمسؤوليتها الاجتماعية خلال معالجة جرائم العنف ضد المرأة والطفل. واعتمدت الدراسة منهج المسح الإعلامي، لعينة من الصحف الإلكترونية اليومية - القومية والحزبية والخاصة - المتخصصة. وحلّلت الباحثة جميع المواد الصحفية المنشورة عن العنف ضد المرأة والطفل في الصحف خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر (2018)، وبلغ عددها (1200) مادة. ومن نتائج الدراسة أن اهتمام الصحف المبحوثة بقضايا العنف ضد المرأة والطفل جاء في مقدمة أخبار الحوادث بنسبة (49.3%)، فيما جاءت فئة "صور شخصية" المرتبة الأولى في صحف الدراسة مجتمعة (58.6%).

وهدفت دراسة العدوي (2021) إلى كشف واقع نشر أخبار الجريمة في الصحف العمانية اليومية وتحليلها وتفسيرها السياق الاجتماعي والإعلامي، مستخدمة أداة تحليل المضمون لجمع البيانات وتحليلها ضمن منهج المسح الإعلامي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة انخفاض درجة اهتمام صحيفتي "عمان" و"الرؤية" بنشر أخبار الجريمة. وقد ركزت الصحيفتان على نشر أخبار جرائم القتل، دون التركيز على تحديد جنسية الفاعل الرئيسي، مع استحواد الجنسيات الآسيوية على النصيب الأكبر من الجرائم المنشورة. كما اهتمت الصحيفتان بنشر صور المتهمين، مع ارتفاع معدل الصور الشخصية للجنسيات الأجنبية المرافقة للأخبار خلال فترة الدراسة، إلى جانب صور لمتهمين أفرقة وأوروبيين وأمريكيين.

وفي دراسة العوادية (2021)، أظهرت النتائج أن الصحافة العربية تُغطّي قضايا المحاكم بشكل متفاوت، وتخضع لقيود قانونية ومهنية، حيث يركز الصحفيون غالباً على قضايا الجريمة والفساد وقضايا الشهود، بينما تُعطى القضايا الأخرى تغطية محدودة. وتشير النتائج إلى ارتفاع تغطية القضايا الأكثر أهمية، فيما تُعطى القضايا الروتينية تغطية أقل، الأمر الذي يعكس تأثير المعايير المهنية، وإمكانية الضغوط التي قد يتعرض لها الصحفيون، الأمر الذي يؤثر على التغطية الإعلامية.

أما دراسة أبو سف (2023)، فقد تناولت دور الإعلام في إرساء مبدأ علنية المحاكمة كأحد أهم مبادئ المحاكمة العادلة في دولتي السعودية والسودان. وهدفت الدراسة إلى اقتراح الحلول والمعالجات التي قد تساهم في تحقيق أقصى فائدة من الوجود الإعلامي بأقل الأضرار، وذلك في ثلاثة محاور: الأول، التطرق لمبدأ العلنية وتطوره ومظاهره وآثاره، بينما تناول الثاني دور الإعلام في علنية المحاكمة من خلال تناول تطور الإعلام عبر الحقب التاريخية وحقه في النشر، وتأثيره على سير العدالة. أما الثالث، فيعنى بالضوابط المقترحة التي تتعلق بتناول الإعلام لسير العدالة قبل المحاكمة وأثناءها وبعدها.

وكشفت دراسة الخضري (2023) أن الصحفي العربي يُفضّل القضايا ذات البعد الأكثر إثارة (القتل، الفساد، الانتهاكات الحقوقية)، ويراهما أكثر "جاذبية" للجمهور، بينما تُهمل القضايا الروتينية أو الإجرائية، حتى لو كانت مماثلة في أهميتها القانونية. وأظهرت الدراسة أن هذا النوع من التغطية يُغيّر الصورة العامة عن القضاء، ويجعل



الجمهور يربط القضاء بالقضايا الكبرى والدرامية، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين صورة جزئية ومشوهة للسلطة القضائية.

وفي دراسة (Slotnick, 1991)، تم الكشف عن الغياب شبه الكامل لقضايا المحكمة العليا عن الإعلام، مع الإشارة إلى أن التلفزيون يعتبر مصدرًا مهمًا للمعلومات في هذا المجال. وأشارت الدراسة إلى الصعوبات المتأصلة في فهم التقاضي المعقد والحجج القانونية الفنية وإعداد تقارير عنها في وقت قصير. ووجدت الدراسة أن قرارات المحكمة العليا ليست مكتوبة للجمهور العادي أو الصحفي، واقتراحات الإصلاحات الجذرية لتسهيل تغطية الإعلام للمحكمة لم تحقق نجاحًا كبيرًا. كما أن معظم القضاة لا يرون فائدة كبيرة في علاقة تبادلية تجعل عمل المراسل أسهل، والرغبة الأكثر ذكراً من وسائل الإعلام هي وضع كاميرات في قاعة المحكمة. وأشارت النتائج إلى أن من الصعب الادعاء بأن الصحفيين لديهم أي تأثير على قرارات المحكمة.

وأظهرت دراسة (Van den Bulck & Van Audenhove, 2025) أن الاهتمام الإعلامي بإصدارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يُشكل ضغطاً على القضاة، ويؤثر في طريقة صياغة الأحكام وتفسيرها، حيث يجعلهم أكثر حساسية للرأي العام. وتشير النتائج إلى أن الصحافة تركز على القضايا ذات الأثر السياسي أو القانوني الواسع (مثل قضايا حقوق الإنسان، والتمييز، والتعذيب)، بينما تُعطي قضايا أخرى مماثلة أقل تغطية، ويعود ذلك إلى معايير القيم الإخبارية داخل المؤسسات الصحفية.

وتوصلت دراسة (Cox & Smith, 2024) إلى أن الصحفيين في المحاكم البريطانية يركزون على قضايا القتل الكبرى، والجرائم المشهورة، وقضايا الفساد، لأنها تُحقق أعلى نسبة قراءة ومشاهدة، بينما تولي القضايا الروتينية والإجراءات القانونية تغطية أقل. وأشارت تشير إلى أن الاهتمام الصحفي بالمحاكم يتأثر بأنماط المواعيد وتوقيت الجلسات، وفقاً لمعايير القيم الإخبارية داخل المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي يُؤثر على توزيع الموارد الإعلامية وتغطية القضايا.

تعقيب على الدراسات السابقة

تشترك الدراسات السابقة في تناولها لدور الإعلام في تغطية الجريمة والقضايا الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع والعدالة. فدراسة العدوي (2021) توضح دور الصحافة العمانية في تغطية الجرائم وتأثيرها على وعي المجتمع، بينما تناولت دراستا أبو سف (2023) والمنشاوي (2017) كيفية توازن الإعلام مع العدالة في المحاكمات العلنية، والإشارة إلى الأثر الإيجابي والسلبي للإعلام على العدالة. وركزت دراسة النواوي (2018) على مدى التزام الصحافة الإلكترونية بمسؤوليتها الاجتماعية في تغطية جرائم العنف ضد المرأة والطفل، كما ركزت دراستا العوادية (2021) والخضري (2023) على اهتمام الصحافة بقضايا الفساد، والتركيز على القضايا الأكثر أهمية في النشر والأكثر إثارة، الأمر الذي يؤثر المعايير المهنية في الصحافة، فيما ركزت دراسة (Van den Bulck & Van Audenhove, 2025) على اهتمام الصحافة الأوروبية بقضايا الانتهاكات لحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت الاهتمام بنفس الدرجة بقضايا أقل الأهمية الأمر الذي يشكك بنزاهة معايير النشر المعتمدة في الصحافة. كذلك تناولت دراسة (Cox & Smith, 2024) اهتمام الصحافة البريطانية بالقضايا الكبرى التي تحقق إقبالا كبيرا من الجمهور على وسائل الإعلام، مقابل قلة الاهتمام بالقضايا الروتينية.

وبناء عليه، فإن الدراسات السابقة تُظهر تميز هذه الدراسة من حيث مضمون الدراسة وهدفها، وهو تقييم مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المحاكم، فيما تناولت الدراسات السابقة الموضوعات التي تغطيها وسائل الإعلام، وانعكاس ذلك على الجمهور. فالدراسة الحالية أقرب إلى كونها دراسة استكشافية في الواقع الفلسطيني الذي ينشغل، إلى حد كبير، بالقضايا السياسية والأمنية الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلية القمعية بحث الشعب الفلسطيني (السعافين، 2024).

تغطية الصحفيين الفلسطينيين لأخبار قضايا المحاكم

تلعب التغطية الإعلامية للقضايا القضائية دوراً جوهرياً في تعزيز مبدأ الشفافية وسيادة القانون، غير أن الواقع الفلسطيني يُظهر جملة من التحديات التي تحول دون ممارسة هذا الدور بشكل فعال. وتُبرز أدبيات الدراسة المستخلصة من تقارير متخصصة ومراجعة للبيئة القانونية الفلسطينية عدة محاور رئيسية توضح الإطار العام لهذه الإشكالية، أهمها:



حرية العمل الصحفي في فلسطين والبيئة التشريعية

تفتقر فلسطين إلى وجود قانون إعلام موحد ينظم العمل الصحفي ويكفل حرية الصحفيين، إذ يخضع الصحفيون لأحكام قانون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر، وهو ما يخلق بيئة قانونية مقيدة لا تضمن حرية التعبير والعمل الإعلامي المستقل (مركز مدى، 2022). ويُعد غياب النصوص القانونية الواضحة التي تضمن حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات القضائية من أبرز المعوقات التي تقف أمام تغطية فعّالة وشفافة لأخبار المحاكم (المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، 2022).

كما تشير التقارير إلى استخدام بعض المفاهيم القانونية الفضفاضة مثل "إثارة النعرات الطائفية" و"المساس بالنظام العام" كأدوات قانونية للحد من التغطية الإعلامية، لا سيما حين يتعلق الأمر بقضايا قضائية ذات أبعاد سياسية أو اجتماعية حساسة. وإلى جانب ذلك، يُسجّل وجود تدخلات سياسية تؤثر على استقلالية القضاء، وهو ما يُضعف من ثقة الصحفيين في إمكانية ممارسة دورهم الرقابي والإخباري بصورة نزيهة وأمنة (مركز مدى، 2021).

علاقة الصحافة بالجهاز القضائي

تُظهر الأدبيات أن العلاقة القائمة بين الصحفيين والمؤسسة القضائية تتسم بدرجة عالية من الحذر والتوتر، ما يؤدي إلى عزوف العديد من الصحفيين عن تغطية القضايا القضائية بشكل مباشر. ويُعزى ذلك، بدرجة كبيرة، إلى غياب التنسيق الرسمي بين وسائل الإعلام والجهات القضائية، إضافة إلى عدم وجود ناطقين رسميين للمحاكم، ما يجعل من الصعب الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول مجريات المحاكمات (المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، 2022).

وفي ظل هذا الغياب المؤسسي، يعتمد الصحفيون في كثير من الحالات على مصادر غير رسمية للحصول على المعلومات، مما يُضعف من جودة المحتوى الإعلامي المنشور ومصداقيته، ويزيد من احتمالية الوقوع في أخطاء مهنية قد تُعرّضهم للمساءلة القانونية (UNESCO, 2020).

تحديات التغطية الإعلامية للشؤون القضائية

نشر مركز مدى (2022) أن الصحفيين الفلسطينيين يواجهون مخاوف دائمة من الوقوع في مخالفات قانونية، مثل انتهاك سرية التحقيق، أو التأثير على مجريات العدالة، أو الانحياز غير المقصود لطرف دون آخر، وهي مخاوف تؤدي إلى تراجعهم عن التغطية أو التحفظ في تناول القضايا القضائية. كما أن غياب الحماية القانونية الكافية للصحفيين، خاصة عند تعاملهم مع قضايا شائكة، مثل الفساد أو محاكمة شخصيات ذوي نفوذ، يجعلهم عرضة للتهديد أو المتابعة القانونية، وهو ما يُعمق من أزمة الثقة بين الجانبين من جهة، والرقابة الذاتية لدى الصحفي، والتي تولّد لديه حالة من الخوف والفرع من الوقوع في المشاكل والخلافات مع أطراف الحدث.

ويشير المجلس الأعلى للسلطة القضائية في المغرب (2024) إلى وجود حاجة ماسة إلى برامج تدريبية متخصصة في التغطية القضائية، من شأنها تأهيل الصحفيين لممارسة دورهم بمهنية ووعي قانوني يوازن بين حرية الإعلام ومتطلبات العدالة، وبالتالي يبني علاقة إيجابية بين الإعلاميين والجهات.

وتوصي جهات متعددة، منها المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية (2022)، بضرورة تعديل التشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بحرية الإعلام، مما يُعزز من إمكانية التغطية القضائية المسؤولة والشفافة، ويوفر بيئة قانونية تحمي الصحفيين أثناء أدائهم لوظيفتهم. كما توصي منظمة اليونسكو (2020) بتعزيز قنوات الاتصال المؤسسي بين المحاكم ووسائل الإعلام من خلال تعيين ناطقين رسميين ونشر بيانات قضائية دورية تضمن تزويد الصحفيين بالمعلومات الدقيقة، دون المساس بسرية الإجراءات. إلى جانب ذلك، فإن إعداد دليل مهني وأخلاقي للصحفيين حول كيفية تغطية المحاكم يمكن أن يُسهم في رفع مستوى التغطية الإعلامية وضمان التزامها بالمعايير القانونية والمهنية.

منهجية الدراسة وأداتها

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعرّف بأنه الأسلوب الذي يركز على "معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تتسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة" (الرفاعي، 1998، ص22)، وهو ما يسعى له الباحثان في هذه الدراسة.



مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة في هذه الدراسة بالصحفيين الممارسين للمهنة في مجالات مواقع إلكترونية والتلفزيون والراديو، كون هذا الجمهور هو الأنسب لطبيعة البحث. وقد اختار الباحثان عينة قصدية قوامها (58) صحفياً وصحفية ممارسين للمهنة في مدينة نابلس. ويرى الباحثان أن العينة القصدية (أو العينة العمدية) (Purposive Sampling) هي الأنسب للوصول إلى نتائج البحث وفقاً للخصائص التي تتسم به العينة من حيث التخصص ومجال العمل والخبرة، الأمر الذي يحقق درجة عالية من المصادقية للبحث ونتائجه. ويتم اختيار هذا النوع من العينات بناءً على خبرة الباحثين، واتصاف العينة بمواصفات تحقق أهداف الدراسة (رجب، 2003).

عرض النتائج وتحليلها

أولاً: النتائج المرتبطة بالمعلومات الشخصية:

1. النوع الاجتماعي:

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النسبة المئوية	التكرارات	النوع الاجتماعي
60.3	23	أنثى
39.7	35	ذكر
100%	58	المجموع

يتضح من الجدول (1) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم الذكور بنسبة (60.3%) من العينة، بينما كانت نسبة الإناث (39.7%) من عينة الدراسة.

2. العمر:

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرارات	العمر
53.4	31	من 20-30 سنة
27.6	16	من 30-40 سنة
10.3	6	من 40-50 سنة
8.6	5	50 سنة فأكثر
100%	58	المجموع

أما فيما يتعلق بمتغير العمر، فيتضح من الجدول (2) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كانت أعمارهم من (20-30) سنة بنسبة (53.4%)، تلتها الفئات العمرية من (30-40) سنة، بحيث وصلت نسبتهم إلى (27.6%) من عينة الدراسة.

3. مكان السكن:

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

النسبة المئوية	التكرارات	مكان السكن
48.3	28	قرية
51.7	30	مدينة
100%	58	المجموع

يتضح من الجدول (3) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة يقيمون في المدينة، حيث وصلت نسبتهم إلى (51.7%) من مجموع العينة، تلاها الذين يقيمون في القرى بنسبة (48.3%).



4. المؤهل العلمي:

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
10.3	6	دبلوم أو أقل
77.6	45	بكالوريوس
12.1	7	دراسات عليا
%100	58	المجموع

يتضح من الجدول (4) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة كانوا من حملة درجة البكالوريوس، حيث وصلت نسبتهم إلى (77.6%)، تلاها ذوو فئة الدراسات العليا بنسبة (12.1%).

5. طبيعة العمل:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

النسبة المئوية	التكرارات	طبيعة العمل
8.6	5	رئيس تحرير
15.5	9	محرر صحفي
34.5	20	مراسل ميداني
5.2	3	كاتب
6.9	4	مذيع
1.7	1	ناشر
10.3	6	إدارة عامة
17.2	10	أخرى
%100	58	المجموع

يُظهر الجدول (5) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة، حسب متغير العمل، كانوا من فئة المراسل الميداني بنسبة (34.5%)، تبعها ذوو فئة المحرر الصحفي بنسبة (15.5%).

6. نوع وسيلة الإعلام:

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع وسيلة الإعلام

النسبة المئوية	التكرارات	نوع وسيلة الإعلام
22.4	13	قناة تلفزيونية
12.1	7	محطة إذاعية
37.9	22	موقع إلكتروني
15.5	9	وكالة أنباء
5.2	3	صحيفة
6.9	4	أخرى
%100	58	المجموع

أما فيما يتعلق بمتغير نوع وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي، فيتضح من جدول (6) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كانت الموقع الإلكتروني حيث بلغت (37.9%)، تلتها فئة القناة التلفزيونية بنسبة (22.4%)، بينما جاءت بنسبة (5.2%) فئة الصحيفة، وهي أقل نسبة.



7. سنوات الخبرة:

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرارات	سنوات الخبرة
46.6	27	1-5 سنوات
13.8	8	6-10 سنوات
19	11	11-15 سنة
20.7	12	15 سنة فأكثر
%100	58	المجموع

يشير جدول (7) إلى أن أعلى نسبة من المبحوثين، من حيث سنوات الخبرة، جاءت لفئة (1-5) سنوات، بنسبة (46.6%)، تلتها فئة ذوي الخبرة من فئة (15) سنة فأكثر، حيث بلغت نسبتهم (20.7%).

ثانياً: النتائج المرتبطة بمجالات الدراسة

وللإجابة عن الاسئلة فإن مستويات الإجابة على المقياس والوزن النسبي المقابل لكل فترة يوضحه الجدول (8) تكون على النحو الآتي:

جدول (8): درجات احتساب مستوى مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم والوزن النسبي المقابل لكل فئة

المستوى	الوزن النسبي	طول الفترة
منخفض جداً	من 20%-أقل من 36%	من 1-أقل من 1.80
منخفض	من 36%-أقل من 52%	من 1.80-أقل من 2.60
متوسط	من 52%-إلى أقل من 68%	من 2.60-أقل من 3.40
مرتفع	من 68%-إلى 84%	من 3.40-أقل من 4.20
مرتفع جداً	من 84%-100%	من 4.20-5.0

أولاً: اهتمام الصحافة الفلسطينية بتغطية أخبار المحاكم

جدول (9): مدى اهتمام الصحافة الفلسطينية بتغطية أخبار المحاكم

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	أنا مهتم بمتابعة أخبار قضايا المحاكم وتغطيتها	3.33	0.98	66.6	متوسط
2	كتبت أخبار تتعلق بالقضايا المعروضة أمام المحاكم ونشرها	3.17	1.11	63.4	متوسط
3	نشرت تقارير صحفية تتناول القضايا المطروحة في المحاكم	3.21	1.06	64.2	متوسط
4	عملت على إعداد تحقيقات صحفية تركز على بعض القضايا القضائية	3.02	1.12	60.4	متوسط
5	من الصعب أن أعطي اهتماماً بالقضايا القضائية لأن هذا المجال يحتاج إلى تفرغ	3.72	0.81	74.4	مرتفع
6	أجد صعوبة في الاهتمام بالقضايا المعروضة أمام المحاكم نظراً لانشغال الصحفيين بالأوضاع السياسية	3.97	0.96	79.4	مرتفع
7	اهتمامي بالقضايا القضائية قليل بسبب عدم وجود آليات التعاون بين الصحفيين والمؤسسات القانونية	4.03	0.82	80.6	مرتفع
	الدرجة الكلية	3.49	0.49	69.9	مرتفع



تشير نتائج جدول (9) إلى أن مستوى اهتمام الصحافة الفلسطينية بتغطية أخبار المحاكم جاء مرتفعاً بشكل عام، حيث بلغ الوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.49) بنسبة مئوية (69.9%)، وعلى مستوى الفقرات، جاءت الفقرة التي تنص على "اهتمامي بالقضايا القضائية قليل بسبب عدم وجود آليات التعاون بين الصحفيين والمؤسسات القانونية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.03) وبنسبة مئوية (80.6%) وبمستوى مرتفع، كما جاءت الفقرة "أجد صعوبة في الاهتمام بالقضايا المعروضة أمام المحاكم نظراً لانشغال الصحفيين بالأوضاع السياسية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.97) وبنسبة مئوية (79.4%). كذلك جاءت الفقرة "من الصعب أن أعطي اهتماماً بالقضايا القضائية لأن هذا المجال يحتاج إلى تفرغ" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.72) وبنسبة مئوية (74.4%).

في المقابل، جاءت الفقرات المتعلقة بالممارسة الفعلية للتغطية الصحفية للقضايا القضائية مثل متابعة أخبار المحاكم، وكتابة الأخبار المتعلقة بالقضايا المعروضة أمام المحاكم، ونشر التقارير الصحفية، وإعداد التحقيقات الصحفية حول القضايا القضائية بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.02-3.33).

ثانياً: الإعلام ودوره في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي

جدول (10): الإعلام ودوره في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	أعتقد أن تغطية أخبار القضايا في المحاكم تسهم بشكل كبير في رفع مستوى وعي الناس حول كيفية تطبيق العدالة	4.21	0.61	84.2	مرتفع جداً
2	أؤمن بأن نشر وسائل الإعلام لأخبار القضايا يعزز من التزام القضاة بتطبيق العدالة في أحكامهم، لأن يتيح بتوصيل المعلومات للجمهور	4.33	0.79	86.6	مرتفع جداً
3	الصحافة تُعتبر أداة رقابة فعالة تدفع إلى رفع مستوى الالتزام بالقوانين وضمن احترام حقوق المواطنين	4.36	0.85	87.2	مرتفع جداً
4	المجتمع الفلسطيني بحاجة ملحة إلى اهتمام الصحافة بتغطية القضايا القضائية	4.41	0.70	88.2	مرتفع جداً
5	من خلال تغطية القضايا القضائية، يمكن للصحافة متابعة مسار العدالة والكشف عن مدى التزام العاملين في المجال القضائي	4.28	0.69	85.6	مرتفع جداً
	الدرجة الكلية	4.37	0.54	87.4	مرتفع جداً

تشير نتائج جدول (10) إلى أن مستوى إدراك دور الإعلام في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي جاء مرتفعاً جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.37) بنسبة مئوية (87.4%). وعلى مستوى الفقرات، جاءت الفقرة التي تنص على "المجتمع الفلسطيني بحاجة ملحة إلى اهتمام الصحافة بتغطية القضايا القضائية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.41) ونسبة مئوية (88.2%) وبمستوى مرتفع جداً، كما جاءت الفقرة "الصحافة تُعتبر أداة رقابة فعالة تدفع إلى رفع مستوى الالتزام بالقوانين وضمن احترام حقوق المواطنين" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.36) ونسبة مئوية (87.2%). كذلك جاءت الفقرة "أؤمن بأن نشر وسائل الإعلام لأخبار القضايا يعزز من التزام القضاة بتطبيق العدالة في أحكامهم" بمتوسط حسابي (4.33) ونسبة مئوية (86.6%)، كما حصلت الفقرة "من خلال تغطية القضايا القضائية يمكن للصحافة متابعة مسار العدالة والكشف عن مدى التزام العاملين في المجال القضائي" على متوسط حسابي (4.28) بنسبة مئوية (85.6%). وأخيراً جاءت الفقرة "أعتقد أن تغطية أخبار القضايا في المحاكم تسهم بشكل كبير في رفع مستوى وعي الناس حول كيفية تطبيق العدالة" بمتوسط حسابي (4.21) ونسبة مئوية (84.2%).

ثالثاً: التحديات الرئيسية التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين عند تغطية أخبار المحاكم



جدول (11): التحديات الرئيسية التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين عند تغطية أخبار المحاكم

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	أنشغل بالأوضاع السياسية المعقدة والصعبة التي يفرضها الاحتلال، مما يتراجع الاهتمام بتغطية القضايا المعروضة أمام المحاكم	4.26	0.89	85.2	مرتفع جدا
2	تعاني كليات الإعلام من نقص في توجيه طلبه الإعلام نحو التركيز على القضايا القانونية	4.41	0.75	88.2	مرتفع جدا
3	أشعر أن تعقيد الإجراءات القانونية يجعلني أقل رغبة في العمل على تغطية القضايا القضائية	4.05	0.87	81	مرتفع
4	إجراءات المحاكم تشكل عائقاً أمام قدرة الصحفيين على تغطية مجريات القضايا بفعالية	4.19	0.74	83.8	مرتفع
5	يؤدي السماح للصحافة بتغطية قضايا المحاكم إلى نزاع بين الصحافة والقضاء	3.43	1.01	68.6	مرتفع
6	الضغوط المجتمعية والمخاوف من ردود الفعل الاجتماعية تعيق الصحفيين عن تناول الصريح والمباشر للمواضيع المتعلقة بالقضاء	3.81	1.03	76.2	مرتفع
	الدرجة الكلية	4.03	0.50	80.5	مرتفع

تشير نتائج الجدول إلى أن مستوى التحديات التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين عند تغطية أخبار المحاكم جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.03) بنسبة مئوية (80.5%). وعلى مستوى الفقرات، جاءت الفقرة التي تنص على "تعاني كليات الإعلام من نقص في توجيه طلبه الإعلام نحو التركيز على القضايا القانونية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.41) ونسبة مئوية (88.2%) وبمستوى مرتفع جداً، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة "أنشغل بالأوضاع السياسية المعقدة والصعبة التي يفرضها الاحتلال، مما يتراجع الاهتمام بتغطية القضايا المعروضة أمام المحاكم" بمتوسط حسابي (4.26) ونسبة مئوية (85.2%)، كما جاءت الفقرة "إجراءات المحاكم تشكل عائقاً أمام قدرة الصحفيين على تغطية مجريات القضايا بفعالية" بمتوسط حسابي (4.19) ونسبة مئوية (83.8%)، كذلك حصلت الفقرة "أشعر أن تعقيد الإجراءات القانونية يجعلني أقل رغبة في العمل على تغطية القضايا القضائية" على متوسط حسابي (4.05) بنسبة مئوية (81%). وفي المقابل، جاءت الفقرة "الضغوط المجتمعية والمخاوف من ردود الفعل الاجتماعية تعيق الصحفيين عن تناول الصريح والمباشر للمواضيع المتعلقة بالقضاء" بمتوسط حسابي (3.81) ونسبة مئوية (76.2%)، أما الفقرة "يؤدي السماح للصحافة بتغطية قضايا المحاكم إلى نزاع بين الصحافة والقضاء" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.43) ونسبة مئوية (68.6%)، وحصلت على مستوى مرتفع.



رابعاً: تعزيز الوعي القانوني وتطوير مهارات التدريب وتأهيل الصحفيين في التغطية المتخصصة لأخبار المحاكم

جدول (12): تعزيز الوعي القانوني وتطوير مهارات التدريب وتأهيل الصحفيين في التغطية المتخصصة لأخبار المحاكم

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	أرى أن تعزيز المناهج الدراسية في كليات الإعلام التي تركز على القضايا القضائية ستساهم بشكل كبير في تجهيز الطلبة لتغطية القضايا	4.36	0.72	87.2	مرتفع جداً
2	أعتقد أن دورات التدريب المتخصصة في القانون والإجراءات القضائية تعد ضرورية لتطوير مهارات الصحفيين في تغطية أخبار المحاكم بشكل دقيق	4.43	0.60	88.6	مرتفع جداً
3	أرى أن وضع قواعد تنظيمية واضحة لعمل الصحفيين في تغطية القضايا القضائية سيساعد في تحسين جودة التغطية	4.34	0.64	86.8	مرتفع جداً
4	أرى أن زيادة نشر المواد الإعلامية المتعلقة بالقضاء ستعزز من وعي الجمهور حول سير العدالة في فلسطين	4.41	0.53	88.2	مرتفع جداً
5	أعتقد أن التدريب القانوني المتخصص للصحفيين يعد ضرورياً لتأهيلهم لتغطية القضايا القضائية بشكل فعال ودقيق	4.36	0.55	87.2	مرتفع جداً
6	أرى أن تعزيز التحقيقات الصحفية في القضايا القضائية سيُسهم في تقديم فهم أعمق لتلك القضايا وإبراز أهميتها	4.34	0.58	86.8	مرتفع جداً
7	أعتقد أن إنتاج أفلام وثائقية تركز على القضايا القضائية يمكن أن يكشف عن التحديات التي تواجه العملية القضائية ويزيد من وعي الجمهور بها	4.28	0.64	85.6	مرتفع جداً
8	إنشاء منصات تعليمية إلكترونية تحتوي على مواد تدريبية وفيديوهات تعليمية حول التغطية الصحفية المتخصصة لأخبار قضايا المحاكم	4.17	0.60	83.4	مرتفع جداً
	الدرجة الكلية	4.34	0.49	86.8	مرتفع جداً

تشير نتائج الجدول إلى أن مستوى الموافقة على أهمية تعزيز الوعي القانوني وتطوير مهارات التدريب وتأهيل الصحفيين في التغطية المتخصصة لأخبار المحاكم جاء مرتفعاً جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.34) بنسبة مئوية (86.8%).

وعلى مستوى الفقرات، جاءت الفقرة التي تنص على "أعتقد أن دورات التدريب المتخصصة في القانون والإجراءات القضائية تعد ضرورية لتطوير مهارات الصحفيين في تغطية أخبار المحاكم بشكل دقيق" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.43) ونسبة مئوية (88.6%) وبمستوى مرتفع جداً. وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة "أرى أن زيادة نشر المواد الإعلامية المتعلقة بالقضاء ستعزز من وعي الجمهور حول سير العدالة في فلسطين" بمتوسط حسابي (4.41) ونسبة مئوية (88.2%)، كما جاءت الفقرة "أرى أن تعزيز المناهج الدراسية في كليات الإعلام التي تركز على القضايا القضائية ستساهم بشكل كبير في تجهيز الطلبة لتغطية القضايا" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.36) ونسبة مئوية



(87.2%)، وجاءت الفقرة "أعتقد أن التدريب القانوني المتخصص للصحفيين يعد ضرورياً لتأهيلهم لتغطية القضايا القضائية بشكل فعال ودقيق" بالمتوسط الحسابي نفسه (4.36) والنسبة المئوية (87.2%). أما الفقرتان "أرى أن وضع قواعد تنظيمية واضحة لعمل الصحفيين في تغطية القضايا القضائية سيساعد في تحسين جودة التغطية" و"أرى أن تعزيز التحقيقات الصحفية في القضايا القضائية سيسهم في تقديم فهم أعمق لتلك القضايا وإبراز أهميتها" فقد حصلتا على متوسط حسابي (4.34) بنسبة مئوية (86.8%). كما جاءت الفقرة "أعتقد أن إنتاج أفلام وثائقية تركز على القضايا القضائية يمكن أن يكشف عن التحديات التي تواجه العملية القضائية ويزيد من وعي الجمهور بها" بمتوسط حسابي (4.28) ونسبة مئوية (85.6%)، في حين جاءت الفقرة "إنشاء منصات تعليمية إلكترونية تحتوي على مواد تدريبية وفيديوهات تعليمية حول التغطية الصحفية المتخصصة لأخبار قضايا المحاكم" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.17) ونسبة مئوية (83.4%)، لكنها بقيت ضمن المستوى المرتفع جداً.

فحص الفرضيات

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى لمتغير النوع الاجتماعي. من أجل فحص الفرضية وتحديد الفروق تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (8) تبين ذلك:

الجدول (12): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق للدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المحور	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	ذكر	35	4.02	0.38	-0.64	0.53
	أنثى	23	4.08	0.37		

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى لمتغير النوع الاجتماعي جاءت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha < 0.05$)، وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى إلى متغير العمر.

استخرجت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (13).

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية ومحاور مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تبعاً لمتغير العمر

المحاور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	من 20- أقل من 30 سنة	31	3.99	0.34
	من 30- أقل من 40 سنة	16	4.05	0.45
	من 40 على أقل من 50 سنة	6	4.25	0.28
	أقل من 50 سنة	5	4.12	0.40



ولمعرفة إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (14).

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تبعاً لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	0.38	3	0.13	0.91	0.44
داخل المجموعات	7.53	54	0.14		
المجموع	7.92	57			

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p < .05$)

يتبين من الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم جاءت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha < .05$)، وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى إلى متغير العمر.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

استخرجت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (15).

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية ومحاور مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المحاور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	دبلوم أو أقل	6	3.85	0.41
	بكالوريوس	45	4.05	0.36
	دراسات عليا	7	4.19	0.42

ولمعرفة إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (16).

جدول (16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	0.36	2	0.18	1.32	0.27
داخل المجموعات	7.55	55	0.14		
المجموع	7.91	57			

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p < .05$)



يتبين من الجدول (16) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم جاءت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha < .05$)، وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى إلى متغير سنوات الخبرة. استخرجت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (17).

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية ومحاور مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المحاور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	من 1-5 سنوات	27	4.00	0.34
	من 6-10 سنوات	8	3.87	0.43
	من 11-15 سنة	11	4.15	0.44
	15 سنة فأكثر	12	4.17	0.30

ولمعرفة إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (18).

جدول (18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	0.59	3	0.20	1.44	0.24
داخل المجموعات	7.33	54	0.136		
المجموع	7.92	57			

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p < .05$)

يتبين من الجدول (18) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم جاءت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha < .05$)، وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الصحفيين حول مدى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بالتغطية الإعلامية لأخبار قضايا المحاكم تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

مناقشة النتائج

أظهرت النتائج أن مستوى اهتمام الصحفيين بتغطية أخبار المحاكم جاء بدرجة متوسطة بنسبة (69.9%). وتتفق هذه الدراسة بشكل واضح مع دراسة العدوي (2021) من حيث أن اهتمام الصحفيين بقضايا المحاكم محدود. ويُفسر الباحثان هذه النتيجة بانشغال الصحفيين الفلسطينيين بالأحداث السياسية والأمنية في فلسطين، وهو ما تشير إليه نظرية القائم بالاتصال، حيث يتأثر الصحفي بالظروف المحيطة بها، وتخضع قراراته لمؤثرات البيئة



السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعمل في ظلها. كما تتفق هذه الدراسة مع نظرية القائم بالاتصال التي تشير إلى الظروف المحيطة، وتأثيرها على أدائه في تغطية الأحداث ونشرها. كما تبين أن غياب آليات التعاون بين الصحفيين والمؤسسات القانونية يشكل عائقاً رئيسياً أمام هذه التغطية، وذلك بنسبة مرتفعة بلغت (80.6%). وكشفت النتائج عن ارتفاع دور الإعلام في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام القضائي بنسبة (87.4%)، في حين أكدت أن الصحافة تمثل أداة رقابية مؤثرة تسهم في تعزيز الالتزام بالقوانين وترسيخ احترام حقوق المواطنين بنسبة (87.2%). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو سف (2023) التي تناولت حق العلانية للمحاكم من خلال النشر، والذي يضمن تحقيق العدالة. كما تتفق مع نظرية القائم بالاتصال التي تتناول دور الصحفي في "التأثير على ما يتم نقله إلى الجمهور".

وأظهرت النتائج أن مستوى التحديات التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين في تغطية أخبار المحاكم جاء مرتفعاً بنسبة (80.5%)، في حين جاءت مسألة الانشغال بالأوضاع السياسية المعقدة التي يفرضها الاحتلال، وانعكاسها في تراجع الاهتمام بالقضايا المعروضة أمام المحاكم، في مقدمة هذه التحديات بنسبة (85.2%). وتتفق هذه النتائج مع دراسة العوادية (2021) التي أشارت إلى تأثير المعايير المهنية، والضغوط التي قد يتعرض لها الصحفي، ونتائج دراسة (Slotnick, 1991) التي أشارت إلى تحديات فهم التقاضي وصعوبة التعبير عنها من الناحية الإعلامية، على اعتبار أن قرارات المحاكم ليست موجهة للجمهور العادي، بالإضافة إلى دراسة (Cox & Smith, 2024) التي ترى أن نوعية الأحداث التي يتم تغطيتها إعلامياً، واهتمامات الصحفي، تمثل تحديات أمام العمل الصحفي في تغطية قضايا المحاكم.

ويوضح أيضاً أن هذه النتيجة تتفق مع نظرية القائم بالاتصال التي تتحدث عن الظروف والسياقات التي يتم من خلالها إعداد المادة الإعلامية، والتي تمثل تحديات في مجال تغطية قضايا المحاكم بشكل خاص. كشفت النتائج عن ارتفاع مستوى الموافقة على أهمية تعزيز الوعي القانوني وتطوير وتأهيل الصحفيين في مجال التغطية المتخصصة لأخبار المحاكم بنسبة (86.8%)، في حين جاءت عقد الدورات التدريبية المتخصصة في القانون والإجراءات القضائية في مقدمة المتطلبات اللازمة، مسجلة نسبة مرتفعة جداً بلغت (88.6%)، لما لها من دور في تحسين دقة التغطية الصحفية.

ورغم أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى مسألة تأهيل الصحفيين، وتطوير قدراتهم في مجال "الإعلام القضائي"، إلا أن نظرية القائم بالاتصال تشير (وبشكل غير مباشر) إلى الخلفية المهنية والشخصية للصحفي، والتي تؤهله للقيام بالتغطية الإعلامية لقضايا المحاكم، استناداً إلى اهتماماته وحرصه على خدمة المواطن وتحقيق العدالة.

التوصيات

- في ضوء النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات التي تأمل أن تساهم في تحسين أداء الصحافة الفلسطينية في تغطية أخبار المحاكم وتعزيز دور الإعلام في النظام القضائي- تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإعلامية والجهات القانونية والقضائية، بما يسهم في تسهيل وصول الصحفيين إلى المعلومات القضائية، وتحسين مستوى التغطية الصحفية لأخبار المحاكم:
- العمل على تطوير برامج تدريبية متخصصة للصحفيين في المجال القانوني والقضائي، تركز على فهم الإجراءات القضائية وآليات التغطية الدقيقة لتعزيز كفاءة الأداء المهني
 - إدماج مساقات قانونية متخصصة ضمن مناهج كليات الإعلام، بهدف توجيه الطلبة نحو الاهتمام بالقضايا القانونية، وإعداد كوادر صحفية قادرة على التعامل مع التغطية القضائية بكفاءة.
 - تشجيع المؤسسات الإعلامية على تخصيص مساحات أكبر لتغطية القضايا القضائية، والحد من تراجع الاهتمام بها نتيجة الانشغال بالأوضاع السياسية.
 - دعم دور الإعلام كأداة رقابية فاعلة في النظام القضائي، من خلال تبني سياسات تحريرية تعزز الالتزام بالقوانين وتحمي حقوق المواطنين



المراجع

1. إبراهيم، محسن (2011). مقدمة في الإحصاء الاجتماعي. النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود.
2. أبو سف، آ. م. ح. (2022). علانية المحاكمة إعلامياً وأثرها في العدالة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون السوداني. مجلة كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، (1)، 25-1.
3. ادعيس، معن ونشوان، كارم وأبو عرقوب، محمد. (2016) مساق الإعلام والقانون نموذج دراسي للتثقيف القانوني لطلبة الإعلام. مركز الإعلام. جامعة بيرزيت.
4. البيومي، عادل. (1991). البرامج الدينية في التلفزيون المصري ودورها في التثقيف الديني للشباب. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، ص7.
5. حافظ، أسماء. (2001). القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية: دراسة ميدانية. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام: 10(10)، ص113.
6. الخضري، م. أ. (2023). تغطية القضايا القضائية في الصحافة العربية: بين مقتضيات المصادقية وضغوط الزمان. مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، (3)، 60-85.
7. رجب، إبراهيم. (2003). مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. الرياض: عالم الكتب السعودية.
8. الرفاعي، احمد. (1998). مناهج البحث العلمي: تطبيقات ادارية واقتصادية. دار وائل لنشر، عمان، ص120.
9. السعافين، محمد (2024). انعكاسات المتابعة الإعلامية للحرب الإسرائيلية في قطاع غزة/2023م على الآثار النفسية للجمهور الفلسطيني. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر لجزء، (2)، 45-68.
10. العدوي، خالد. (2021). أخبار الجريمة في الصحافة العمانية". دراسة تحليلية لمضمون عينة من الصحف العربية اليومية خلال عام 2018. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات: (19)2، 1-25.
11. العوادية، س. م. (2021). تغطية أخبار القضاء في الصحافة العربية: بين متطلبات المصادقية والقيود الاحترافية. مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، (1)، 15-30.
12. كمال، أمال. (1993). التوجه المهني لدى القائم بالاتصال. المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة: 30(3)، 2.
13. المجلس الأعلى للسلطة القضائية. (2024). تكوين الصحفيين في التواصل القضائي: دليل التدريب والأخلاقيات المهنية. المغرب: المركز الوطني للتكوين القضائي.
14. مجلس القضاء الأعلى. (2017). مركز الإعلام القضائي. السلطة القضائية، فلسطين.
15. مجلة الصحافة. (2023). قضية سعد لمجرد.. عن التغطية الصحفية لقضايا المحاكم. معهد الجزيرة للإعلام.
16. مركز مدى - المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية. (2021). تقرير الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية في فلسطين.
17. مركز مدى - المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية. (2022). موامة التشريعات الفلسطينية لحرية الصحافة في فلسطين.
18. المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية. (2022). حرية الصحافة والتشريعات الإعلامية في فلسطين.
19. مليح، ع. (2016). القانون وسيلة لحفظ مصالح الناس في المجتمع وتنظيمها بما يحقق استقراره وتقدمه. مجلة المدخل إلى العلوم القانونية، (2)، 8-145.
20. المنشاوي، م. أ. (2017). نشر إجراءات المحاكمة عبر وسائل الإعلام بين حرية الإعلام والحقوق المتصلة بحسن سير العدالة: دراسة تحليلية تأصيلية انتقادية مقارنة. الفكر الشرطي، (107)27، 101-146.
21. نفل، م.، ومهدي، أ. (2023). التغطية الصحفية: أنواعها وأدواتها وأسرار النجاح. مدونة الإعلام الرقمي. <https://blog.emiratesnoor.com/2023/06/press-coverage.html>
22. النواوي، ميار. (2018). "معالجة الصحافة المتخصصة لجرائم العنف ضد المرأة والطفل": دراسة تحليلية، مجلة بحوث الإعلام وعلوم الاتصال: 8(8)، ص 57-73.
23. Al-Jaber, K. (2023). Media coverage of court proceedings in Europe: Balancing freedom of the press and fair trial rights. International Journal of Law, Crime and Justice, 72, Article 100612.
24. Allan, S. (2010). News culture (3rd ed.). Routledge.



25. Cohen, J. T. (2018). Media pursuit of information and the ethics of justice: When press freedom conflicts with due process. *Journal of Mass Media Ethics*, 33(4), 245–261.
26. Cox, J., & Smith, A. (2024). Media coverage of the courts: A study of journalists' interest in high-profile cases. *British Journal of Journalism*, 12(4), 210–235.
27. Galea Testaferrata, Rose. (2016). Court reporting by the media: legal implications. Dissertations, FacLaw.
28. Han, D. (2024). Courtroom journalism and the time barrier: Why courts remain underreported in the news. *Journal of Investigative Journalism*, 15(1), 45–64.
29. Shoemaker, P. J., & Reese, S. D. (2014). *Mediating the message in the 21st century: A media sociology* (3rd ed.). Routledge.
30. Slotnick, P. (1991). Supreme Court coverage in the media: The near absence of the Court from news coverage and the role of television as a source of information. *Law and Society Review*, 25(3), 471–495.
31. UNESCO. (2020). *Freedom of expression and the role of media in judicial transparency*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
32. Van den Bulck, H., & Van Audenhove, L. (2025). Media attention and judicial performance: A study of media coverage of the European Court of Human Rights. *European Journal of Communication*, 40(3), 280–302.